

مقدمة

نحن في تجمع آخر من "أعين على غزة" الذي يستمر منذ ما يقارب ثلاثة أشهر. وهذه اللقاءات، كما تعلمون، هي مزيج من فعل تعليمي—نأتي هنا لنسمع تفاصيل ومعلومات ولنقدّم وجهات نظر خبراء من أنواع مختلفة—مع فعل احتجاج ومعارضة للوضع الحالي، لاستمرار الحرب في غزة، وللإشتباكات المستمرة التي لا تتوقف، وهكذا. وبطبيعة الحال، فإن الغالبية العظمى من اجتماعاتنا مكرسة لما يحدث في قطاع غزة. لكن للأسف، من المستحيل ألا ننظر أيضًا إلى ما يحدث في الضفة الغربية. ولهذا الغرض، دعونا هنا الخبير البارز في المجال القانوني، المحامي مايكل سفارد، المتخصص في حقوق الإنسان والذي مثل كثيرًا من منظمات حقوق الإنسان وكذلك ناشطين ومجتمعات فلسطينية في الضفة الغربية، أمام محكمة العدل العليا ومحاكم أخرى. سوف نسمع منه عن ما يحدث اليوم، بالتوازي مع الحرب في غزة، [عن] التدهور الخطير في سيادة القانون—كما صاغه: "حكم البندقية بدلًا من حكم القانون". من فضلك، مايكل، ثماني دقائق، ثم سنتفتح المجال للأسئلة.

الكلمة

شكرًا، عيدو، وشكرًا للعشرات الموجودين هنا. من المفاجئ والمؤثر أن يأتي الناس في منتصف النهار ليستمعوا إلى موضوع كئيب كهذا. أريد أن أشارككم رؤاي حول التغيير في الطابع الحاكم، والسيطراتي، والاحتلالي لإدارتنا في الضفة الغربية، كما أعيشه أنا، كما يعيشه فريقي، وكما يعيشه كل من يشارك في تمثيل الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ السابع من أكتوبر، إذ هناك تغيير كمي ونوعي، بل وأيضًا شبه فلسفي في الطريقة التي تُدار بها الأمور في الضفة الغربية. في فلسفة القانون، من المعتاد استخدام مصطلحين يبدوان متقابلين "rule of law" (حكم القانون)، و "rule by law" (الحكم بالقانون). (حكم القانون "هو مفهوم سام، مفهوم رؤيوي: إذا كتبنا جميعًا القواعد، والمعايير التي ستحكمنا، من منظور غير مؤكد للمستقبل—لأننا لن نعرف مسبقًا في أي جانب من القاعدة سنكون في المستقبل—فإذا كان هذا نهجنا، ففي النهاية الذي سيحكمنا هو تلك المعايير التي أنشأناها نحن لأنفسنا، وهذه المعايير ستطبق بالتساوي على الجميع، بمن فيهم أولئك المفترض أن ينفذوا القانون. بهذه الطريقة ننتج الواقع الأمثل، الواقع الذي يسمح لكل واحد وواحدة منا بتفعيل خصائصه الفردية، بتحقيق إمكانياته، وبإدراك حقوقه الأساسية كإنسان. هذه هي الفكرة النظرية، الفلسفية، الأخلاقية لـ "حكم القانون"، باختصار. أما "الحكم بالقانون" فهو مفهوم مختلف تمامًا. لا يتعامل مع تفعيل خصائصنا الفردية، أو تحقيق إمكانياتنا، أو مع فرصنا المثلى لبلوغ السعادة. الحكم بالقانون "يتعامل مع السيطرة. تُستخدم القواعد من أجل السيطرة على الناس، حتى تتمكن الحكومة من الحكم، والتنظيم، وتحديد النتيجة. الحكم بالقانون هو مفهوم أكثر توتاليترية، أكثر ديكتاتورية بكثير. والتوتر بين الاثنين هو جزء مما يُتناول في فلسفة القانون.

منذ 1967، في الأراضي التي تحتلها إسرائيل في الضفة الغربية، كان هناك حكم بالقانون. ومع ذلك، فالحكم بالقانون هو حكم بالقانون. صحيح أن القانون موضوع من قبل كيان لا يشارك فيه السكان الخاضعون للحكم ولا يأخذون جزءًا في عملية صياغة وإقرار تلك القواعد، لكن مع ذلك هناك قواعد، هناك قانون. أي أنه لا يوجد تعسف مطلق. هناك قواعد، وكل شيء يعمل وفقًا لقواعد. قد تكون القواعد قاسية، لأن السكان الخاضعين لم يشاركوا في كتابتها، وهذا ما رأيناه لما يقارب ستة عقود في الضفة الغربية، وأيضًا في قطاع غزة. لكن دعونا نترك غزة جانبًا الآن. في الضفة الغربية رأينا حكمًا بالقانون. القانون أداة للحكم، للسيطرة على البشر، لكنه مبني من قواعد، من معايير، وليس من أوامر ظرفية—"مؤقتة" تتعلق بشخص محدد في ظروف محددة. وهذا ما سمح للمحامين، الذين يتعاملون مع القانون، أن يعملوا. لأنه منذ اللحظة التي تُكتب فيها قاعدة معينة، حتى لو كانت قاسية، حتى لو كانت غير ليبرالية وضد حقوق الإنسان، فهي ما تزال قاعدة. من المفترض أن تنطبق على مجموعة من الحالات. وهي تترك مجالًا للعمل للقول بأن هذه القاعدة لا تنطبق في حالة معينة. في هذه الحالة، يمكن أن تجادل مثلاً ضد اقتلاع أشجار الزيتون: "تريدون اقتلاع بستان الزيتون لموكلي لأن من ذلك البستان أطلق أحدهم النار؟ إذاً هناك قاعدة تتعامل مع مسألة متى يُسمح ومتى يُمنع اقتلاع بستان الزيتون، وسأجادل بأن هذه القاعدة لا تنطبق في حالتي المحددة". وهكذا، عندما تكون هناك قواعد، يمكن دائمًا محاولة القول إن القواعد لا تنطبق. وأحيانًا القواعد يمكن حتى أن تحمي. ليست كل القواعد قاسية.

ما يحدث منذ السابع من أكتوبر هو تفكيك كامل للحكم بالقانون، مفسدًا المجال لحكم تعسفي للقوة، للسلاح، للبندقية. أي أن الأشخاص الذين يملكون بندقية—والأشخاص الذين يملكون بندقية في الضفة الغربية هم، تقريبًا بالكامل، إسرائيليون: إسرائيليون مدنيون حصلوا على بندقية من وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، أو من الجيش والجنود. بالمناسبة، كثير من هؤلاء المدنيين الذين حصلوا على بندقية تم تجنيدهم بعد السابع من أكتوبر، وهؤلاء الأشخاص الذين جاؤوا وخلقوا الرعب في المجتمعات الفلسطينية الصغيرة بمجرد دخولهم وتحطيمهم وضربهم وسرقتهم وطردتهم—الآن يفعلون ذلك بزي رسمي وبأسلحة. ما نراه منذ السابع من أكتوبر هو عملية متواصلة لم يعد فيها وجود للقواعد السابقة. كمحامٍ أو أصل القيام بنفس الأشياء التي قمت بها قبل السابع من أكتوبر: أتوجه إلى المستشار القانوني للجيش. أقول له: "اسمع، هنا جاء جنود وأخذوا من الناس كاميرات المراقبة التي نصبوها كي يحصلوا على إنذار إذا جاء المستوطنون لمداومة قريتهم، ولا توجد قاعدة، ولا قاعدة قانونية، ولا مبدأ يسمح للجنود بمصادرة الكاميرات". لكن بعد ذلك، إما لا أحصل على إجابة، أو أحصل على الجواب التالي: "نحن نعرف أن هذا غير صحيح، لكن لا يمكننا أن نفعل الكثير لأن هذا هو الوضع الحالي". أو حتى يبررون ذلك، ويقولون لا حاجة للقواعد الآن، لأن القائد على الأرض قرر أن هذا ما يجب أن يفعل، إذاً هذا ما يجب أن يفعل.

وبالتالي، نرى عنفًا مجنونًا من الشرّفاء (sheriffs) وهذا بالضبط ما يعنيه شريف: حكم بالبندقية والهرابة. ولدينا كثير من

الشرفاء في أنحاء الضفة الغربية الذين، مع رجالهم، يدخلون إلى المجتمعات الفلسطينية—عادةً الأصغر والأكثر هامشية، لكن تدريجيًا أيضًا الأكبر والأكبر—وبدون أي دعم قانوني يطبقون عنفًا هائلًا. إنهم يفرضون على هذه المجتمعات، خصوصًا الأصغر، أن تقتل نفسها وتغادر. [سواء] كان لدينا القدرة على إخلائهم أو لا، لا يوجد جواب مُرضٍ من السلطات. لا يقولون: "هذا خطأ، سنستخدم القوة المنظمة للدولة لضمان عودة هؤلاء الناس إلى أماكنهم وملاحقة الذين ارتكبوا هذه الأفعال." قطعًا لا. تلك الحقبة انتهت.

لذلك، كمحامٍ أنا أمام وضع لم أعرفه من قبل. تعاملت مع حكم بالقانون، نظام ديكتاتوري، قاسٍ، تمييزي، فصل عنصري، له مصالح في دعم مجموعة ضد الأخرى. لكن مع ذلك كان فيه قواعد، وكنت أعرف كيف أحاول التنقل، أو حاولت التنقل داخل تلك القواعد، وكيف أحمي قدر المستطاع ضمن نظام شرير كهذا، موكلي. لكن اليوم لا توجد قواعد، ومن اللحظة التي لا توجد فيها قواعد فكل واحد يفعل ما يشاء وفقًا للبندقية التي في يده.

وبالتالي، نرى، بحسب إحصاء "بتسيلم"، 60 أو 70 مجتمعًا فلسطينيًا—بحسب طريقة العد، أحيانًا تُقسّم المجتمعات—اقتلعت منذ السابع من أكتوبر. ونرى حالات كثيرة يُمنع فيها السكان المحليون من الوصول إلى أراضيهم الزراعية، وهي مبادرات خاصة وأفعال خاصة تُنفذ على الأرض: شخص يضع حاجزًا أو يقف ببندقية ويمنع الناس من المرور، مثلاً. بالطبع، ما زلنا نستطيع أن نستأنف أمام محكمة العدل العليا، وإن لم يكن في كل حالة. وحتى عندما تحكم المحكمة بشيء ما، لا يُنفذ بالضرورة. وإذا اشتكين أن الحكم لا يُنفذ على الأرض، يُقال لنا: "ارجعوا إلى المحكمة العليا." ليس هناك حتى الحد الأدنى من الحكم بالقانون الذي كان لدينا من قبل